اما العدل فهو معدول عن الالف واللام واما التعريف فالمراد به تعريف
العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه فكل ما جاء في هذا الباب من
لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير منصرف
لا منصرف والعدل مبتدا والتعريف معطوف عليه ومانعا خبر مضاف الى
سحر وهو على حذف مضاف اي مانعا صرف سحر واذا متعلق بمانع والتمييز
مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدا بمعنى مقصود وهو
منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم اشار الى الرابع بقوله :.

• وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم •

يعني ان فعال اذا كان علما لمؤنث لغير اهل الحجاز البناء على الكسر لشبهه
بنزال في الوزن والعدل والتانيث والعلمية وهو معنى قوله وابن على
الكسر فعال علما مؤنثا والاخر اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل
اما العلمية فعلمية الاشخاص كحذام وقد يكون في علمية الاجناس كفجار
والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله وهو نظير جشما
عند تميم يعني انه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل
وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم ان المانع له من الصرف
العدل والعلمية وفهم من نسبته هذه اللغات الى تميم ان اللغة السابقة
وهي البناء على الكسر لغة اهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر
متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير
ولما فرغ من ذكر انواع الاسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر
احكام تتعلق بالباب فقال :.

• واصرف من انكرا من كل ما التعريف فيه اثرا •

يعني ان ما كان احدى علتيه في منع الصرف التعريف اي العلمية
اذا نكر انصرف وذلك لزوال احدى العلتين فينبغي العلة الاخرى وهو

لا
نه

150 في منع الصرف الا علتان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة
فتقول رب معدي كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم
وفهم منه ان الانواع الخمسة المذكورة في اول الباب غير داخلة في
هذا الحكم ولو سمي بهما ونكره لقصره الحكم على السبعة فانه اذا سمي
بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهو غير
داخلة في الحكم ولا يرد من كل ما التعريف فيه اثر كافيا ما كان وكل
مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدا وخبره اثر وفيه متعلق
باثر والجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول ثم قال

• وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي •

يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه
الانواع السبعة التي احدى علتيها العلمية او من الانواع الخمسة
التي تقدمت فانه يجري مجرى جوار وقد تقدم ان جوار يلحقه التنوين
جرا ورفعا ولا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من انه اشار
بالبيت الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد
ومثاله في غير التعريف اعيم في تصغير اعمى فانه غير منصرف للوصفية
ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعا وجرا فتقول هذا اعيم ومررت باعيم
والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في جوار ومثاله في التعريف
يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن الفعل والعلمية والتنوين فيه
ايضا في الرفع والجر عوض من المحذوف وما مبتدا وهو موصول ومنقوصا
خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد على الاسم الذي
لا ينصرف وفي اعرابه متعلق بيقتفي ونهج مفعول بيقتفي والنهج
الطريق والجملة من يقتفي ومعمولاتها خبر ما ثم قال :.

لاضطرار او تناسب صرف ذو المنع يعني ان الاسم الذي لا ينصرف

قوله يعيل تصغير يعلى ومثله قاض اسم امراة وان الفتحة تظهر في الجميع على الياء في حال النصب تقول رايت اعيمي كما تقول رايت قاضي بالياء من غير تنوين للعلمية والتانيث المعنوي في قاض هـ

Copyright © King Saud University